العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الأمـــــن والـقـــــانـــــون

يجافي الحقيقة من يعتقد بتقصير القوات المسلحة أو الشرطة في أداء واجباتها بالتصدي للمجموعات الإرهابية ، ليس فقط الغبن إنما يحاول طمس دورها الملموس في التصدي ومواجهة مجموعات شرسة تعتمد الإرهاب وتمتلك المال والمواد والوسائل التي تمكنها من ارتكاب العمليات الإجرامية .

زهير كاظم عبود

يخطئ من يظن أن التقصير من جانب القوات المسلحة في عدم قدرتها على إنهاء كل إمكانات العمليات الإرهابية فقد تصدت القوات المسلحة وعناصر الشرطة إلى عمليات التشظي والانتشار لتلك المجموعات ، وواجهتها بصدور شبابها ، وتحدت وجودها ومواقعها ونازلتها في سواترها وخنادقها ، فاجتثت منها ما تتمكن من اقتلاعه من الأماكن التي تمترس بها ، ولاحقت من تتمكن من ملاحقته ، وحصرتهم في مناطق محددة ومعينة ، وجنبت العراق شرورهم وحصرت البهائم المفخخة التي تمكنوا من تسويقها ضمن مناطق معينة.

الهجمة الشرسة التي قامت بها مجموعات الإرهاب والإجرام في العراق كانت ليس فقط شرسة . إنما كان يمكن لها أن تؤدي إلى تمزيق جسد العراق – وكان يمكن ان توقع الفرقة الطائفية أو القومية ، إلا أن تلك المواجهة التي وقفتها القوات المسلحة ، وتلك الوقفة الشجاعة التي وقفها رئيس الوزراء نوري المالكي، أنتجت تلك الحصيلة التي تمكنت معها كسر شوكة الإرهاب والمجموعات الإجرامية. وحتى يمكن أن نسترجع تلك السنوات العجاف التي مرت على العراق ، يقينا ان استعراض تلك الأيام يدلل بما لا يقبل الشك أن تلك القوات المسلحة وعناصر الشرطة أدت واجبها بجدارة وقدرة وسجلت لها تلك الوقفة العراقية الوطنية المشهودة .

المواجهة التي تمت بصدور تلك العناصر ، وبأرواح الشهداء الذين نازلوا المجرمين ووضعوا حياتهم وهي أغلى ما يملك الإنسان قربانا لأن يستعيد العراقي حياته وكرامته وأمنه ، ولا يمكن أن نختزل المواجهة في عملية تسلل فيها الإرهابيون بجبن وخسّة لينفذوا عملية جبانة .

علينا أولا أن نضع أمام أنظارنا كل تلك المواجهات ، وعلينا قبل ذلك أن نحاسب بضمير منفتح وصاف ما حصد العراق ، وبعد تلك المعادلة نحسب الخسائر التي حصلت . على أن لا يغيب عن بال احدنا – ما آل إليه العراق اليوم من نعمة الأمن والأمان ومن قدرات القوات المسلحة في السيطرة على الشارع والمدن .

وقبل ان نحاسب المسؤول عن الخروقات التي حصلت ، علينا ان نتحاسب حول القدرات التي صارت عليها القوات المسلحة ، ليس فقط في المدن ، إنما خارج المدن وعلى الحدود ، وان نضع أمام اعيننا ما تتطلبه المرحلة من موقف وطني في التوحد ضد الإرهاب وفي مساندة القوات المسلحة .

الموقف الوطني في التماسك الذي تتطلبه المرحلة هو أن يكون بعيدا عن الاتهامات والمحاور والخنادق مهما كانت أسبابها ، فالمرحلة تتطلب الموقف العراقي الواحد الذي يكون فيه الجميع صوتا واحدا وفريقا واحدا من اجل دحر قوى الشر وملاحقة مجموعات الأشرار لأبعادهم عن أطفالنا وعن أهلنا وعن مقرات دوائرنا الرسمية .

ومع كل هذا علينا ان نقرأ العمليات الأخيرة التي نفذتها المجموعات الإرهابية الإجرامية بوساطة بهائم متفخخة، والتي راح ضحيتها عراقيون من كل القوميات ومن كل المذاهب والأديان، يعني هذا ان كل العراق مستهدف دون استثناء ، فقد احترقت ورقة الطائفية لدى الإرهاب، ولم تعد ورقة التطرف القومي والديني فاعلتين، فتم اعتماد الورقة الأخيرة ، وهي استهداف كل العراقيين .

وإذا كان الاستهداف لكل العراق، فأين موقف العراقيين ككل ؟

وإذا كانت المجموعات الإرهابية تستمد المعونات المالية واللوجستية من خارج الحدود ، فأين هو الموقف الموحد للعراقيين المستهدفين من تلك المجموعات ؟

إن ما تقوم به القوات المسلحة من عمليات يسجلها تاريخ العراق بفخر ، إنما هو الموقف الوطني في المرحلة الراهنة ، والذي يساهم بشكل فاعل وأكيد في ترسيخ الأمن ومعالم الاستقرار وتثبيت دعائم دولة القانون ، وهي المهمة الأساس التي نجح رئيس الوزراء نوري كامل المالكي في إرساء معالمها ضمن المرحلة القصيرة التي شرع بها في العمل وانتهى بها الى نتائج باهرة يحق له أن يفتخر بها.

والأهم من كل هذا أن الاستقرار الأمني المتزامن مع العمليات التي تقوم بها فصائل القوات المسلحة والشرطة ضد أوكار ومجاميع الإرهاب، تجري ضمن نطاق القانون والدستور، ولم تكن هناك الحاجة لوضع استثنائي أو تعليق لنصوص القانون، وبقاء القانون سيد الساحة يدلل بما لا يقبل الشك إصرار القيادة العراقية على أن يكون القانون سيد الموقف، وان تكون دولة القانون فعلا لا قولا.

القانون والأمن يتلازمان في خندق واحد ، ويتطلب الأمر منا جميعا مساندة ومعاضدة قوات الجيش والشرطة العراقية في معركتها الوطنية ضد فصائل الشر والإرهاب ، ويتطلب الموقف الوطني أن نترك خلافاتنا ومصالحنا في وقفة واحدة لمصلحة الإنسان في العراق ، وان تتناخى الأحزاب الحريصة على حياة الإنسان، وان تتناخى الشخصيات السياسية لتأجيل خلافاتها واختلافاتها من أجل العراق ، لتثبيت دعائم القانون ومساندة القوات المسلحة والشرطة ، وحتى لا نترك منفذا للإرهاب يستغله من أجل إيقاع خسائر أخرى في جسد شعبنا العراقي الأصيل .

وإذ يجد القضاء العراقي نفسه في الموقف المتفاعل مع الحرص على سيادة القانون ، فانه يبذل كل جهده من أجل إعلاء كلمة القانون والعدالة والتمسك بالمبادئ العامة التي أوردها الدستور في الحقوق والحريات ، ولهذا يجد ان ما تقوم به القوات المسلحة جدير بالمساندة من اجل استتباب الأمن ودحر التجمعات الإرهابية التي تريد العبث بالحياة في العراق ، والتي تستهدف كل العراقيين دون استثناء.

ما يتطلبه الموقف العراقي الوطني التوحد والمساندة ، خصوصا خلال الفترة التي تحتضر بها التنظيمات الإرهابية في العراق ، بعد ان تم تحديدها وتنظيف المحافظات منها، و إنقاذ بعض المناطق التي تتخذها مخابئ وملاذات، وستنتهي حتما أمام هذا الموقف والإصرار الذي تقفه بجدارة قيادة القوات المسلحة في هذا الظرف الذي يشكل انعطافة تاريخية في حياة شعبنا المتطلع إلى عودة الحياة في العراق دون تلك المجموعات التي تريد استلاب حياته ومستقبله.

وإذا كان الأمن هاجس الجميع ، فإن القانون أيضاً العنصر الثاني الذي نلمس نتائجه من خلال مواقف السلطة القضائية التي تساهم في تثبيت دعائم سلطة القانون وتمارس دورها الفعال ضمن الاستقلالية التي حددها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، بعد أن انتهى زمن المحاكم الاستثنائية والظروف الاستثنائية وتعليق القوانين والدستور.

كـيـف الـسـبـيـل لـبـنـاء وعـــي سـيـاسـي؟

وليد محمد شركه

شهد العراق الكثير من التطورات والمتغيرات في منظومة القيم بعد سقوط النظام السابق. وتلك التطورات طالت مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لتؤكد ضرورة متابعة مجريات وتغيرات الحياة اليومية ومدى تأثيرها على المشهد السياسي بشكل خاص وما يتطلبه ذلك في المزيد من التعديل والتطوير في منظومة الفكر البشري وإعادة انتاج الوعي السياسي.

ومفهوم الديمقراطية في العراق مفهوم غائم وغير واضح بسبب عدم توفر أسس ومستلزمات البناء الديمقراطي، لأن التحول والبناء الديمقراطي يتطلب تنسيقاً ثقافياً وسياسياً في نمط السلوك والعلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الأفراد والمجموعات .

والديمقراطية ليست فقط مجموعة من الأفكار والمبادئ تكتب في نصوص الدستور، و أنما هي ممارسة وسلوك مجتمع متكامل لتلك الأفكار والمبادئ والحقوق، لذلك يعتبر الوعي السياسي للمجتمعات هو الأساس في التطبيق الفعلي للديمقراطية، وأن أي انخفاض في نسبة الوعي يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك على الرغم من تطلعات الشعب العراقي في بناء مجتمع ديمقراطي، إلا أنه يعيش حالة من التسطيح الفكري لمفهوم الديمقراطية، وهذا التسطيح ينعكس سلباً على الانجاز الديمقراطي البطيء في العراق الذي جاء من أجله التغيير.

وتقع مسؤولية الوعي السياسي على عاتق منظمات المجتمع المدني وبالذات الاحزاب السياسية التي تساهم في بلورة الفكر السياسي لدى الشعوب إذا كانت تلك الأحزاب تحمل نضوجاً سياسياً متكاملاً ومؤهلة لمسؤولية تصدير الوعي السياسي للمجتمع !!

وأي بناء ديمقراطي يتطلب تجديداً مؤسسياً وثقافياً وسلوكياً لكل المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع وهنا تكمن أهمية الوعي السياسي.

إن تكوين الوعي السياسي في المجتمعات المتحضرة والمتقدمة يخلق تغييرات ثقافية وسياسية واجتماعية كبرى وبالتالي يخلق تغييرا في الوعي السياسي (للفرد)، ومن أهم مصادر تمويل الوعي السياسي وسائل الإعلام المملوكة والمستقلة ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، إضافة إلى التثقيف الذاتي عن طريق المطالعة والقراءة للصحف والكتب والدوريات السياسية الشهرية وحضور المحاضرات حيث تتسع قاعدة الوعي السياسي للفرد من خلال المشاركة والشراكة السياسية في المجتمع كالانتخابات والاحتجاجات والتظاهرات والتصويت والاستفتاء وغيرها، وتلك الممارسات تمد الفرد بخبرات سياسية وفكرية تساهم في تنشئته السياسية والاجتماعية، وتقويم رؤيته وافكاره السياسية، وتخلق مناخات سياسية إيجابية وقيماً اجتماعية ذات تأثير فعال على تنمية العمل الديمقراطي. ولأهمية الوعي السياسي في المجتمعات النامية، تعزز الديمقراطية من رؤية الفرد لقضايا وطنه وأمته والظروف التي تؤثر في المجتمع بصورة تحليلية واعية، والعراق اليوم هو إحدى الدول النامية ديمقراطياً، فهو بحاجة الى وعي ثقافي وسياسي شامل وواسع، ينظم من خلاله صفاته وأهدافه ويحرك مفاهيمه للديمقراطية الوليدة نحو الممارسات والسلوك في المجتمع وتعبئة المجتمع ثقافياً وسياسياً ليحصن الجبهة الداخلية الوطنية ويوحد صفها، ويقوي هيبة الدولة ويعزز دور الحكومة والقانون، ويفسر حالة المجتمع وظروفه.

وتنشيط الوعي السياسي في المجتمع له أهمية في تنوير بصيرة المواطن بحقوقه المدنية والقانونية والتزاماته الدستورية في المجتمع، ودائرة الوعي السياسي يجب ان تركز على شريحة الشباب لأنهم أكثر ضرورة في تفعيل السلوك السياسي والديمقراطي في المجتمع كون الشباب طاقة كبيرة تساعد المجتمع في القضاء على ظواهر العنف والإكراه والإقصاء والتهميش وأن دعوة الشباب من كلا الجنسين لإشراكهم في العمل السياسي تعزّز دور التجربة الديمقراطية في ميادين العمل السياسي والإداري من خلال توليهم مناصب قيادية في الدولة ، وإنّ تعزيز الثقة والأيمان بتلك الشريحة الواعدة ينظم العمل السياسي في الأطر الديمقراطية للمجتمع ولا بد للمجتمع من أن يدرك أهمية الوعي السياسي وقيمته وسبل تكريس حالة الوعي لمفهوم الديمقراطية ومساندة الأصوات والقوى السياسية التي تنادي بتثقيف الفرد والمجتمع سياسياً.

دور الفرد في العملية السياسية بين التهميش والحاجة لنمط مواطن جديد

فالح الحمراني ❖

تدخل إشكالية دور الفرد في العملية السياسية ضمن القضايا الحيوية التي لم تجد بعد في علم السياسة الأجوبة الشافية لها. وأولى الفلاسفة والمؤرخون والادباء وعلماء الاخلاق والاديان والنفس اهتماما بالغا بهذه المشكلة. وتندرج المشكلة في علم السياسة ضمن القضايا التي لم تجر دراساتها بعد بصورة كافية. ووفقا لمختلف المعطيات فإن عدد الأعمال التي كرست لهذه القضية تاتي في المرتبة الاخيرة ضمن لائحة الاصدارات التي تتناول جوانب علم السياسة، ويرصد الكثير ان ذلك مرتبط بسعي علماء السياسة للالتزام بالموضوعية واهمال العامل الذاتي.

ولذلك وضعوا الفرد خارج قوس العملية إما لأنهم يعتبرون تأثيره على الأحداث السياسية محدودا للغاية، او انهم لم يمتلكوا لحد الان مناهج البحث اللازمة التي تتيح لهم الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية الفرد ومواصفات شخصية أولئك الذين يصنعون السياسة.

وثمة مؤشرات على ان الوضع بات في السنوات الاخيرة، يتغير ببطء في علم السياسة المعاصر ومع تطور علم النفس السياسي.ويعترف غالبية علماء السياسة اليوم بأهمية دراسة عامل الفرد سواء الفاعل او المواطن العادي، في سير العملية السياسية.

ان عدم قدرة المنهج المؤسساتي((Institutional approach في علم السياسة على التنبؤ بالتحولات الجذرية التي شهدها العالم في بداية عملية البناء البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي السابق، أصبح احد الأسباب لاهتمام علماء السياسة بدراسة هذه الظاهرة. وكان الكثيرون قد تساءلوا حينذاك كيف كان يمكن ان تتطور الاحداث في روسيا والعالم لو ان اللجنة المركزية لم تنتخب عام ١٩٨٥ ميخائيل غورباتشوف وانما اندريه غروميكو الذي شغل لفترة طويلة منصب وزير الخارجية السوفياتية ومن ثم اصبح رئيسا لمجلس السوفيات الاعلى، او رئيس اللجنة الحزبية لمدينة موسكو غريشين سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي السوفياتي.ان جميع المواصفات الشخصية للزعيم السوفياتي كان لها اهمية كبيرة في التغيرات التي حصلت، ما استدعى الكثيرين اعادة النظر في المنهج التقليدي للدراسات السياسية.

ان غالبية المواطنين من غير خبراء السياسة يركزون في اطار اهتمامهم السياسي على الافراد الذين يصنعون السياسة، لأن هذا القارئ يود ان يعرف المزيد عن سيرة حياة أولئك الذين ساهموا بتغيير وجه العالم.وتحظى باهتمامه حياتهم اليومية واسلوبها وذوقهم ومحيط عوائلهم واهتماماتهم الرياضية والكتب التي يطالعونها. وليس من المصادفة ان يذهب البعض الى اننا حينما سنفهم السياسي كانسان فتنكشف لنا اسرار تصرفاته السياسية.

ما هو وزن الشخصية؟

لقد تشكل توجهان في الفكر السياسي من تأويل مشكلة الفرد. الاولى تضفي على الشخص اهمية حاسمة بتحديد مسارات العملية السياسية وتقلباتها.وغالبا ما يربط انصار هذا الاتجاه المتغيرات السياسية بشخصية الزعماء والقادة والفعاليات الاجتماعية الاخرى.وكان المفكر الفرنسي باسكال قد قال لو ان أنف كليوبترا كان اقصر بقليل او اطول بقليل لكانت هناك صورة اخرى تماما للتاريخ البشري.

وفي اطار هذا المنطلق ساهم كبار المفكرين منذ نهاية القرن العشرين في مناقشة الموضوع مثل ليف تولستوي وجيورجي بليخاوف وجيمس وكاريليل.وكان من بين الاعمال التي صدرت عنها دور الفرد لبليخانوف والابطال لكاريليل والبطل في التاريخ لسيدني هوك وعبقريات العقاد. ويبرهن دعاة الموقف الاول على دور الفرد في التاريخ عموما وفي السياسة على وجه الخصوص بالمواصفات التي يتحلى بها القادة:مثل العبقرية السياسية والمواقف والمعارف والخبرات والمكانة.

وكما نرى فإن خصائص الشخصية تحظى بأهمية اكبر مما يحظى الموقف السياسي لهذا الشخص او ذاك. وفي هذا المنحى يعمل علماء السايكولوجية السياسية الذين يعتبرون ان مركب عقد الساسة لا مواصفاتهم هو الذي يكون دافعا لهم للانخراط في العمل السياسي.ويرون من خلال دراساتهم للشخصيات السياسية ان مركب النقص الذي نشأ نتيجة لإصابات يتعرض لها السياسي في المراحل الاولى من تكوين شخصيته تعبئة لتحقيق منجزات لا تقارن بالمنجزات التي يحققها اقرانه الذين ترعرعوا في ظروف عادية.

أما الموقف الثاني، وعلى العكس من ذلك، يقلل من دور الفرد.وثمة اختلافات بين انصار هذا المنحى. ويرى عدد من علماء الاجتماع السياسي ان الخصائص الفردية تطفئ بعضها البعض الآخر في اطر العملية السياسية. لذلك من المفيد ان لا ندرس القوانين الفردية وانما الجماعية في مسألة تقسيم الأدوار السياسية مثلا. ومن حق الخبير السياسي ان يهمل الشخصية.

ويتبنى علماء السياسة الذين يعتقدون ان العامل الفردي لا قيمة له مقارنة بالعامل الاجتماعي، موقفا مغايرا.ويقدم المنظرون الماركسيون العاملِ الاقتصادي على السياسي باعتباره عاملاً مهيمناً. ويركز علماء السياسة الذين يتبعون المنهج الوظائفي، على دراسة المكونات الاجتماعية للاحزاب والمنظمات والحركات السياسية.والقاسم المشترك بين الاتجاهين كونهما يضعان الشخصية خارج نطاق العوامل التي ينبغي البحث فيها عن الاسباب التي تلقي الضوء على توجهات العمليات السياسية الكبرى.

الفرد العادي

بيد ان الاتجاهين المذكورين يركزان على دور الفرد غير العادي.وتدور اغلب السجالات بينها حول دور الزعيم السياسي . ونظرتهما للمواطن العادي على انه رقم او جزء من الدهماء.ورغم إيلاء الأعمال التي تبحث مشكلة دور الفرد في السياسة وكالسابق، اهمية اكبر لشخصية الساسة الفاعلين،الا ان المشاكل المتعلقة بالمواطن العادي باتت تأخذ مكاناً ملموساً على حساب أولئك الساسة الذين يشاركون بصنع القرار .ان انخراط الشرائح الاجتماعية التي كانت مهمشة في الماضي بالعملية السياسية، طرحت وبحدة على علم نفس السياسة وعلم السياسة إجمالا، السؤال عن كيفية تأثير الميزات الشخصية على المشاركة بالسياسة.

وإضافة الى الكشف عن مكانة الفرد في العملية السياسية فثمة قضية مهمة أخرى تطرح نفسها على علم النفس السياسي، متمثلة بمحاولة فهم مضمون العلاقة بين الفرد العادي والعملية السياسية. لقد ترسخت في تاريخ الفكر السياسي تصورات ثابتة انعكست في اعمال العديد من المفكرين. ويتمحور احد مفاهيم العلاقة بين الفرد والعملية السياسية حول موضوعة "خضوع" الفرد للدولة. ويفسرون وجوب خضوع الفرد هذا الى انسياقه لغرائزه غير العقلانية والأنانية الغريزية وهذا يستدعي بدوره وجود رقابة وسيطرة عليه. ويسوق علماء السياسة المعاصرون اسبابا جديدة تفسر ضرورة خضوع الفرد متمثلة بمهام الأداء الإداري وإشاعة الديمقراطية على اساس ثابت وتحقيق المساواة على نحو تام. ورغم الاختلافات فلهذه الاتجاهات تصور مشترك عن الآلية السياسية لأسلوب إخضاع الفرد للدولة والمنظمة والنخبة التي تنظم مشاركة المواطن العادي ودورهِ في السياسة.وعند ذلك تقوم الشخصية بدور المُكَون السلبي الذي يفتقر لآلية ما فوق شخصية، قادرة على كبح جماح طبيعته الناقصة.

وترصد المدرسة الاخرى في علم النفس السياسي طابعا مغايرا لعلاقة الفرد بالسياسة. وترى هذه المدرسة ان المصلحة الشخصية هي مصدر الحركة بما في ذلك السياسة.وتكون " المصلحة" في النظام الاجتماعي والسياسي كنتيجة طبيعية لامتزاج مصالح مختلف الافراد: لذلك ليس ثمة حاجة لممارسة القوة والقمع، بل ينبغي السعي لأن يعي الفرد منفعته ومصلحته الخاصة من الجهود المشتركة للمجتمع والدولة.وتنظر هذه المدرسة للشخصية على انها غاية النشاط السياسي ومادته، وهذا من بديهاتها المهمة. ويتخذ منظرو هذه المدرسة من المحافظين الجدد المعاصرين موقفا سلبيا حادا من جميع أشكال ومظاهر الجماعية ومركزية السلطة وخضوع الفرد. وينظرون لمشكلة البنية السياسية والسلطة والحريات من منظار فردي.

نمط جديد

إن دراسة هذه القضية تظهر ان العلاقات المتبادلة بين الفرد والسياسة تخضع لقوانين ذات مستويات مختلفة، تترك بصماتها على بعضها الآخر وتخلق من ناحية أخرى وضعا خاصا لتطور الفرد ومن ناحية اخرى تؤثر على سير التطورات السياسية. ان الشخصية تتطور اليوم في بيئة مُسيسة للغاية.وفي الوقت نفسه تفتقر السياسة لفرد من نمط جديد تتمثل مواصفاته بأن يكون مواطناً فاعلا وقادرا على تبني القرارات بصورة مستقلة وتحمل المسؤولية عنها.ان ظهور مثل هذا النمط على مستوى اجتماعي سياسي يشق له طريقا عبر صراع النزعات المتناقضة في العالم المعاصر: من ناحية ان تفعيل دور الفرد في السياسة يصبح في العالم المعاصر حاجة اجتماعية، ومن ناحية اخرى ثمة مؤشرات واضحة على ان هناك عملية اغتراب سياسية تتجلى معالمها بتنامي عدم ثقة المجتمع بالسياسة كوسيلة لحل مشاكل الانسان الملحة. ويرى علماء السياسة تطاحن هذه النزعات، على انه قانون عام للعصر الحديث الذي يشهد اضمحلال مؤسسة فرض الدولة لسيطرتها بوسائل خارجية على الفرد واضمحلالها ليحل محلها نظام يستمد قوته من الكينونة الداخلية بالاحتكام للضمير والقناعة والقيم التي يؤمن بها الفرد.

• إعلامي عراقي يقيم في روسيا الاتحادية

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net